https://doi.org/10.5281/zenodo.23890027

القانون الجديد لمكافحة الفساد في موريتانيا: التحول المؤسسي وتحديات تفعيل السياسة العامة

د. بتار ولد اسلك*

تاريخ الاستلام: 2026/8/8 تاريخ إجازة النشر: 27/ 2026/9 تاريخ النشر: 2026/11/5

المستخلص: يتناول هذا البحث القانون الجديد لمكافحة الفساد في موريتانيا، من خلال تحليل التحولات التي أحدثها في الإطار التشريعي والمؤسسي لمواجهة الفساد، ومدى قدرته على تطوير سياسة عامة أكثر فعالية في هذا المجال، وينطلق البحث من دراسة تطور المنظومة القانونية والمؤسسية، مع التركيز على أبرز مستجدات القانون الجديد، ولا سيما إنشاء المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد وهيكلتها واختصاصاتها، ثم ينتقل إلى تحليل واقع مكافحة الفساد في ضوء أداء أجهزة الرقابة، وبخاصة محكمة الحسابات، في إثارة موضوع قضايا الفساد. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستفيدًا من مقاربة السياسات العامة في قراءة الإصلاحات الجديدة وربطها بمتطلبات التطبيق العملي. كما يستند إلى تحليل النصوص القانونية والوثائق والتقارير الرسمية ذات الصلة بالحالة الموريتانية. ويخلص البحث إلى أن التحول التشريعي والمؤسسي يمثل تطورًا مهمًا في بناء سياسة مكافحة الفساد، غير أن فعالية هذه السياسة تظل مرتبطة بقدرة المؤسسات المستحدثة وأجهزة الرقابة على تحويل القواعد القانونية إلى ممارسات عملية، وبمدى تجاوز الفجوة بين البناء القانوني ومتطلبات التنفيذ والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد؛ التحول المؤسسي؛ السياسة العامة؛ محكمة الحسابات؛ موريتانيا

The New Anti-Corruption Law in Mauritania: Institutional Transformation and Challenges of Implementing Public Policy

Dr boutar isselko

PhD in Law- Mohammed V University – Rabat- Faculty of Law – University of Nouakchott

Abstract: This study examines Mauritania's new anti-corruption law by analyzing the legislative and institutional changes it has introduced and assessing its potential to strengthen the country's anti-corruption policy. It traces the development of Mauritania's legal and institutional framework, with particular emphasis on the main innovations introduced by the new law, especially the establishment, structure, and functions of the National Authority for Combating Corruption. The study then examines the implementation context through the role of oversight institutions, particularly the Court of Accounts, as well as selected forms of civil society engagement in raising corruption-related issues. Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach and draws on a public policy perspective to examine the recent reforms and their relationship to practical implementation. It relies on an analysis of relevant legislation, official documents, and institutional reports concerning Mauritania. The study concludes that the recent legislative and institutional reforms represent a significant step in developing the country's anti-corruption policy; however, their effectiveness remains contingent upon the capacity of the newly established institutions and oversight bodies to translate legal provisions into effective practice and to narrow the gap between the formal legal framework and the requirements of implementation and accountability.

Keywords: Anti-Corruption; Institutional Transformation ; Public Policy ; Court of Accounts; Mauritania.

المقدمة:

أصبح الفساد في العقود الأخيرة من أبرز التحديات التي تواجه الدول، بالنظر إلى ما يترتب عليه من آثار تتجاوز حدود المخالفات القانونية الفردية لتطال كفاءة المؤسسات العامة، وحسن إدارة الموارد، وفعالية السياسات العامة، وثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، ولذلك لم تعد مكافحة الفساد تقتصر على تجريم الأفعال المرتبطة به وتشديد العقوبات المقررة لها، وإنما اتجهت

* دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية الحقوق، جامعة نواكشوط boutarisselkou@gmail.com

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقاربات الحديثة إلى بناء منظومات متكاملة تجمع بين الوقاية والشفافية والمساءلة والرقابة، وتعزيز قدرة المؤسسات العامة على اكتشاف المخالفات ومتابعتها وإنفاذ القواعد المنظمة للشأن العام.

وقد أفضى هذا التحول إلى إعادة النظر في موقع مكافحة الفساد ضمن السياسات العامة للدولة؛ إذ لم يعد نجاحها يقاس بمجرد وجود نصوص قانونية أو تعدد الأجهزة الرقابية، وإنما بمدى قدرة الإطار التشريعي والمؤسسي على تحويل القواعد المقررة إلى ممارسات فعلية تحد من فرص الفساد، وتضمن الكشف عنه ومساءلة مرتكبيه، وتدعم نزاهة الإدارة العامة، وتكشف التجارب المقارنة، ولا سيما في الدول النامية، أن الفجوة بين البناء القانوني والتطبيق العملي تظل من أبرز التحديات التي تحد من فعالية الإصلاحات، بما يجعل دراسة القدرة المؤسسية على تفعيل القواعد القانونية جزءًا أساسيًا من تقييم سياسات مكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، شهدت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في منظومتها الوطنية لمكافحة الفساد، تمثل في مراجعة الإطار التشريعي وتعزيز بعض آليات الوقاية والإبلاغ والحماية، إلى جانب إحداث إطار مؤسسي متخصص. وقد برز هذا التوجه بصورة خاصة مع اعتماد القوانين رقم 2025-021 المتعلق بمكافحة الفساد، و2025-022 المتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح، و2025-023 المتعلق بإنشاء السلطة الوطنية لمكافحة الفساد، بما يعكس انتقالًا من التركيز على الجانب الردعي إلى مقاربة أكثر شمولًا تتوزع فيها وظائف مكافحة الفساد بين الوقاية والإبلاغ والحماية والاستجابة المؤسسية ثم لتجريم.

غير أن أهمية هذه الإصلاحات لا تنبع من حداثة النصوص وتعدد المؤسسات فحسب، وإنما من مدى قدرتها على الاستجابة للاختلالات التي أظهرتها الممارسة الرقابية في مجال إدارة المال العام، فقد كشفت تقارير محكمة الحسابات عن مظاهر متعددة من أوجه القصور في التسيير والرقابة الداخلية والصفقات العمومية وتنفيذ بعض المشاريع، وهو ما يطرح تساؤلًا حول مدى قدرة الإطار التشريعي والمؤسساتي الجديد على معالجة الأسباب التي تسمح باستمرار هذه الاختلالات، والانتقال من مجرد إقرار القواعد إلى ضمان تنفيذها بصورة فعالة ومستدامة.

وتكتسب دراسة هذا التحول أهمية علمية وعملية؛ فمن الناحية العلمية، تسهم في تحليل تطور السياسة التشريعية والمؤسساتية لمكافحة الفساد في موريتانيا، وربط الإصلاحات القانونية بالسياق العملي الذي أفرز الحاجة إليها، بدل تناولها باعتبارها نصوصًا منفصلة عن بيئة تطبيقها، ومن الناحية العملية، تتيح الوقوف على الشروط المؤسسية والقانونية اللازمة لتحويل هذه الإصلاحات إلى أدوات فعالة للوقاية والكشف والمساءلة، بما يساعد على تقييم حدود التحول من البناء القانوني إلى التفعيل المؤسسي، كما يمكن أن تفتح هذه الدراسة مجالًا لنقاش مقارن أوسع حول مسارات إصلاح سياسات مكافحة الفساد في الدول العربية، ولا سيما من حيث العلاقة بين تحديث التشريع، وإعادة تنظيم المؤسسات، وقدرتها الفعلية على إنفاذ القواعد على المخالفين.

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على السؤال التالي، الى أي مدى أسهم الإطار التشريعي والمؤسساتي الجديد في موريتانيا في إحداث تحول فعلي في مكافحة الفساد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات المرتبطة بطبيعة التحول الذي عرفته المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد، ومدى استجابة الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية للاختلالات التي تكشفها آليات الرقابة على المال العام، فضلًا عن الشروط والتحديات التي قد تؤثر في فعالية المؤسسات والآليات الجديدة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية تجمع بين تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وتشخيص بعض مظاهر الاختلال في إدارة المال العام من خلال معطيات الرقابة، ولا سيما ما ورد في تقرير محكمة الحسابات للفترة 2022-2023، مع ربط ذلك بالسياق العام للسياسة الوطنية لمكافحة الفساد، ولا تقتصر الدراسة بذلك على عرض النصوص والمؤسسات، وإنما تسعى إلى تحليل مدى ترابطها وقدرتها، من الناحية المؤسسية، على الانتقال من تقرير القواعد إلى تفعيلها في الممارسة.

وتنقسم الدراسة إلى محورين؛ يتناول الأول الإطار المفاهيمي للفساد وعلاقته بالسياسات العامة والحوكمة، بينما يركز الثاني على تشخيص واقع الفساد في موريتانيا في ضوء معطيات الرقابة، وتحليل الاستجابة التشريعية والمؤسساتية الجديدة، وصولًا إلى بحث أبرز التحديات المرتبطة بتفعيل السياسة العامة لمكافحة الفساد والتي مازالت قيد التقييم.

المحور الأول: الفساد والسياسات العامة

يُعد الفساد من المفاهيم المركبة التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات السياسية والقانونية والاقتصادية، نظرًا لتعدد أبعاده واختلاف زوايا مقاربته.، ولذلك لم يستقر الفقه على تعريف موحد له، إذ يختلف تحديد مضمونه باختلاف الحقل المعرفي الذي يُدرس من خلاله؛ ويرتبط الفساد لغويًا بالخروج عن الصلاح والاستقامة، أما اصطلاحًا فيُقصد به إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة امن من جانب تحقيق مكاسب خاصة على حساب المصالح العامة، بما يجعله ظاهرة تؤثر في أداء المؤسسات العامة للدولة وجودة إدارتها.

اما المقاربة القانونية فقد سعى الفقه إلى وضع معايير موضوعية لتحديد السلوك الذي يندرج ضمن مفهوم الفساد، ويأتي في مقدمتها المعيار القانوني، الذي ينظر إلى الفساد باعتباره كل انحراف عن الواجبات الرسمية أو استغلال للوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، بما يشكل خروجًا على مبدأ المشروعية ومخالفةً للقواعد القانونية والتنظيمية المنظمة للوظيفة العامة. وبالتالي فإن كل سلوك يستهدف تحقيق منفعة شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة يُعد صورة من صور الفساد التي تستوجب المكافحة والجزاء. (شبشابة، 2026، صفحة 214)

في حين تركز المقاربة السياسية على كونه انحرافًا في ممارسة السلطة واستغلالًا للنفوذ لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة، ففي المفاهيم السياسية مثلا، يرتبط الفساد بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة؛ إذ يعرفه هنتنغتون بأنه انحراف سلوك الموظفين العموميين عن القواعد المقبولة لتحقيق أهداف خاصة، بينما يري اخرون على إخضاع المصلحة العامة للمصلحة الشخصية.، وتكشف هذه التعريفات أن الفساد لا يمثل مجرد انحراف مؤسسي معزول، بل قد يتخذ طابعًا فرديا عندما يمتد أثاره السلبية إلى طريقة عمل المؤسسات وآليات اتخاذ القرار داخلها، بما ينعكس سلبًا على جودة الحكم وتفعيل مبدئ إشاعة الانحراف بين الناس،(ضيائي، 2006، ص. 109)

وانطلاقًا من هذا البعد التعريفي، فقد جاز القول بان الفساد لا يقتصر على كونه انحرافًا في السلوك الفردي، بل يتخذ صورًا متعددة تختلف باختلاف المجال الذي يظهر فيه وطبيعة الفاعلين المرتبطين به، ومن جانب اخر جرى تصنيف الفساد من حيث الشكل إلى أنماط رئيسية تشمل الفساد السياسي، والإداري، والمالي، والأخلاقي، باعتبارها تعكس مجالات مختلفة لاستغلال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العام.

فالفساد السياسي يتمثل في إساءة استخدام السلطة أو النفوذ من قبل الفاعلين السياسيين لتحقيق مصالح خاصة أو تعزيز مواقعهم، وقد يظهر في صورة المتاجرة بالنفوذ، أو تركيز السلطات، أو إضعاف آليات الفصل والرقابة، أو توجيه القرارات والسياسات العامة بما يخدم مصالح فئوية أو شخصية، ويظهر البعد السياسي للفساد بصورة أكثر وضوحًا داخل الأجهزة التنفيذية والإدارية، أو ما يُعرف بالفساد الحكومي، بحكم مسؤوليتها المباشرة عن إدارة الموارد العامة وتنفيذ السياسات الحكومية. ويتجسد هذا النوع من الفساد في استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع غير مشروعة، من خلال الرشوة أو اختلاس المال العام أو استغلال النفوذ أو التلاعب بالصفقات العمومية. (رحموني ومداني، 2021، صفحة 582)

أما الفساد الإداري، فيرتبط بالمخالفات والانحرافات التي تصدر عن الموظف العام أثناء ممارسة مهامه، مثل المحسوبية والتزوير واستغلال الوظيفة والامتناع عن أداء الواجب أو الإخلال بقواعد الانضباط الوظيفي، وغالبًا ما تتداخل هذه الممارسات، بحيث يسهم انتشار إحداها في تهيئة بيئة ملائمة لظهور صور أخرى من الفساد، باعتباره أحد أشكال الفساد الإداري، إذ لا يرتبط الفساد دائمًا بفعل إيجابي للحصول على منفعة غير مشروعة، بل قد يظهر أيضًا في صورة تقصير الموظف في أداء واجباته أو عدم

الالتزام بالمسؤوليات الموكلة إليه كمحدد لقيام المسؤولية القانونية عليه، مثل الإهمال الوظيفي ، بما يؤثر على جودة الخدمات العامة وكفاءة الإدارة ،او تبذير الأموال العامة.

كما ويتجسد الفساد المالي من حيث المضمون في مخالفة القواعد المنظمة لإدارة الأموال والموارد العامة، من خلال الاختلاس والرشوة والتهرب الضريبي والتصرف غير المشروع في ممتلكات الدولة، فضلًا عن تجاوز القواعد والإجراءات الخاضعة لرقابة الأجهزة المالية المختصة، ويُعدّ الاختلاس من أخطر صور الفساد المالي، لارتباطه بالاستيلاء غير المشروع على الأموال أو الممتلكات التي تكون تحت تصرف الموظف بحكم وظيفته. (رحموني ومداني، 2021، صفحة 582)

اما الفساد الأخلاقي، الذي يرتبط بانحراف السلوك الوظيفي عن مقتضيات النزاهة والحياد، من خلال استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية، أو الجمع بين الوظيفة العامة ومصالح خاصة على نحو يؤدي إلى تعارض المصالح، أو ممارسة سلوكيات تمس بكرامة الوظيفة العامة وتضعف ثقة المجتمع في الإدارة (رحموني ومداني، 2021، صفحة 582).

ولا يقتصر تفسير الفساد على كونه مخالفة للقواعد القانونية أو الإدارية أو السياسية أو الأخلاقية، بل ذهب من حيث التصنيف الى ابعد من ذلك كارتباطه بعوامل سلوكية وثقافية تؤثر في طبيعة علاقة الأفراد بالسلطة العامة ومدى التزامهم بقيم النزاهة والمسؤولية، (علي، 2022، ص. 15)، وإذا كان هذا التصور يكشف عن تعدد الأبعاد التي تحكم ظاهرة الفساد، فإن مواجهتها تقتضي بدورها تجاوز المعالجة التي تركز على الجانب القانوني وحده.

وفي هذ الإطار انتقل الاهتمام الدولي الى تزايد الاهتمام بمقاربات إصلاحية تتجاوز الاقتصار على التجريم. وتستند إلى بناء مؤسسات قادرة على الوقاية من الفساد والحد من آثاره، وفي هذا السياق، تؤكد بعض الدراسات أن محدودية نتائج برامج مكافحة الفساد في الدول النامية ترجع في تركيزها على الإصلاحات القانونية والإجرائية دون توفير الشروط المؤسسية والسياسية اللازمة لتطبيقها، (الجرار، 2021، ص. 85–103) ومن ثم فإن نجاح مكافحة الفساد لا يرتبط فقط بوجود قواعد قانونية أو هيئات رقابية جديدة، بل بمدى قدرة المؤسسات على تحويل هذه القواعد إلى ممارسات فعلية تعزز النزاهة والمساءلة، (Khan, 2006, p. 3)

وتأسيسًا على ما سبق، فإن الإحاطة بظاهرة الفساد وتقييم انعكاساته على كفاءة السياسات العامة للدولة تظل قاصرة ما لم تُدْرس الأطر القانونية والمؤسساتية المعتمدة لمواجهتها؛ وبناءً على ذلك، اتجهت الدول إلى تطوير أطرها التشريعية والمؤسساتية بما يجمع بين التجريم والوقاية والرقابة، وفي هذا السياق تبرز التجربة الموريتانية من خلال حزمة الإصلاحات التشريعية والهيكلية الأخيرة الرامية إلى ردم الفجوات في الإطار الوطني لمكافحة الفساد، وهو ما يستدعي فحص مكوّنات هذه المنظومة الوطنية وتحليل مدى انسجامها مع المعايير لمكافحة هذه المعضلة.

المحور الثاني: تشخيص واقع الفساد والاستجابة التشريعية لمكافحته

بعد تناول الإطار المفاهيمي للفساد المؤسسي وبيان أبعاده ومظاهره المختلفة، ينتقل هذا المحور إلى دراسة تجليات هذه الظاهرة في السياق الموريتاني، من خلال الوقوف على واقع الفساد كما تكشفه آليات الرقابة، ثم تحليل الاستجابة التشريعية والمؤسساتية التي اعتمدتها الدولة لمواجهته:ويتناول هذا الفرع التحولات التي عرفتها منظومة مكافحة الفساد في موريتانيا، من خلال مستويين مترابطين؛ يتمثل الأول في تشخيص مظاهر الاختلالات المرتبطة بتدبير المال العام، كما كشفت عنها أعمال الرقابة، ولا سيما تقارير محكمة الحسابات الأخير فقد اخترناه كنموذج لأنه كشف عن خروقات وتجاوزات كبيره، بينما يتعلق الثاني بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تعزيز الوقاية والشفافية وتطوير آليات المكافح.

أولا: تشخيص واقع الفساد في موريتانيا في ضوء تقرير محكمة الحسابات 2022–2023

ومن أجل فهم الدور الذي أصبحت تؤديه محكمة الحسابات في تشخيص مظاهر الفساد واختلالات التسيير العمومي، يقتضي الأمر استحضار مسار تطور الرقابة على المال العام في موريتانيا، فقد انتقلت هذه الرقابة تدريجيًا من أجهزة إدارية مرتبطة

بالسلطة التنفيذية إلى نظام رقابي مستقل، حيث عرفت المرحلة السابقة على سنة 1991 إنشاء عدد من الأجهزة، من بينها هيكلة مراقبي الدولة سنة 1972، ووزارة الوظيفة العمومية والرقابة سنة 1978، ثم الرقابة العامة للدولة سنة 1979. غير أن هذه الآليات ظلت ذات طبيعة إدارية ولم تؤسس لرقابة تسيير مستقلة قائمة على منهجية واضحة. (محكمة الحسابات، 2026)

وشكل دستور 20 يوليو 1991 نقطة تحول جوهرية في هذا المسار، إذ نصت المادة 68 منه على إنشاء محكمة الحسابات باعتبارها الهيئة العليا المستقلة للرقابة على الأموال العمومية، قبل أن تُنظم اختصاصاتها بموجب القانون النظامي رقم 19-93 الصادر في 26 يناير 1993، (القانون الدستوري رقم 2012-022) وانسجامًا مع دورها الدستوري، اصبح اختصاص المحكمة لا يقتصر على الرقابة القضائية، بل يمتد إلى رقابة التسيير بهدف التحقق من حسن استخدام الموارد العمومية، واحترام القواعد القانونية، وتقييم فعالية الأداء العمومي، وهو الدور الذي جسدته في تقاريرها السنوية، ولا سيما تقريرها الاخير لعام 2022-2023 الذي يشكل أساسًا لتشخيص مظاهر الفساد المرتبطة بتدبير المال العام .

وفي هذا الإطار، تكشف نماذج الرقابة الواردة في التقرير عن الأبعاد التطبيقية لهذه الاختلالات؛ ففي قطاع المعادن، رصدت المحكمة صعوبات مرتبطة بتتبع عائدات الموارد الطبيعية وضعف بعض آليات الرقابة والتقييم، بما قد يؤثر على كفاءة تحصيل الموارد العمومية وتوجيهها نحو أهداف التنمية، (Cour des comptes de Mauritanie, 2022–2023, pp. 112–122)

أما في قطاع الصحة، فقد رصدت المحكمة اختلالات في بعض الصفقات العمومية والتجهيزات الطبية المرتبطة بجائحة كورونا، من أبرزها مشروع إنشاء محطتين لإنتاج الأكسجين بقيمة تقارب 68 مليون أوقية، حيث لم تدخل محطة نواذيبو مرحلة التشغيل، بينما تعثر تنفيذ محطة مدينة النعمة عاصمة ولاية الحوض الشرقي، وهو ما حدّ من تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاستثمار العمومي، (Cour des comptes de Mauritanie, 2022–2023, p. 120)

كما كشفت رقابة الصندوق الخاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا عن أوجه قصور في تسيير الموارد، ولاحظت أن 87.2% من النفقات النقدية وُجهت إلى القطاع الصحي، وهو ما استدعى تدقيق هذا الجانب، قبل أن ترصد اختلالات في إجراءات الصفقات، وإدارة المخزون، والقيود المحاسبية، بما أبرز الحاجة إلى تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين آليات المتابعة والتوثيق. (Cour des comptes de Mauritanie, 2022–2023, pp. 179–188)

كما شكلت المعطيات التي أظهرها التقرير محكمة الحسابات لسنتي 2022-2023 من خلال المعطيات السابقة عن حجم لافت لمظاهر الفساد واختلالات التسيير التي مست جوانب متعددة من إدارة المال العام، ولم تقتصر على تجاوزات محدودة أو حالات فردية، بل امتدت إلى الصفقات العمومية، وإدارة الموارد، والرقابة الداخلية، وتنفيذ المشاريع، وقد خلص التقرير المذكور الى كشف مجموع الأموال التي تم هدرها، والتي تجاوزت 5 مليارات أوقية جديدة دون تبريرات أو سندات قانونية واضحة (Cour des comptes de Mauritanie, 2022–2023, pp. 115–240)

بما يعكس وجود اختلالات ذات طابع اداري تؤثر في كفاءة الإنفاق العام وفعالية الأداء الحكومي. ويكتسب هذا المعطى دلالته من أن استمرار مثل هذه الاختلالات، رغم تعدد قواعد الرقابة والأجهزة المكلفة بها، يكشف أن المشكلة لا ترتبط فقط بغياب القواعد، وإنما كذلك بضعف القدرة على إنفاذها وضمان الالتزام بها، ومن ثم، فإن حجم التجاوزات التي رصدها التقرير يبرز الحاجة إلى تجاوز المعالجة الجزئية للفساد نحو إصلاح مؤسسي شامل يعالج مواطن الخلل في إدارة المال العام ويعزز فعالية الوقاية والرقابة والمساءلة القانونية.

ثانيا: الاستجابة التشريعية والمؤسساتية للدولة لمكافحة الفساد:

في ضوء الاختلالات التي كشفت عنها تقارير الرقابة، كما سبق ذكره، اتجهت الدولة الموريتانية إلى مراجعة وتطوير إطارها التشريعي والمؤسساتي لمكافحة الفساد، إدراكًا منها بأن مواجهة الظاهرة لا تقتصر على تفعيل الرقابة والمساءلة، وإنما تقتضي أيضًا

تحديث المنظومة القانونية وتعزيز البنية المؤسسية ذات الصلة، وقد انعكس هذا التوجه في التطور التدريجي للمنظومة القانونية الوطنية، التي انتقلت من التركيز الأساسي على التجريم والعقاب إلى تبني مقاربة أكثر شمولًا تقوم، إلى جانب التجريم، على الوقاية والشفافية والإبلاغ والحماية والتنسيق المؤسسي.

وفي هذا السياق، شكّل القانون رقم 2016-014 المتعلق بمكافحة الفساد إحدى المحطات الأساسية في مسار تطوير السياسة التشريعية الوطنية لمواجهة الظاهرة، إذ وسّع نطاق التجريم ليشمل الرشوة في القطاعين العام والخاص، والاختلاس، واستغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع[1]، بما ينسجم مع التزامات موريتانيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (مداحي، 2019، ص 10)، غير أن هذا الإطار ظل يغلب عليه الطابع الزجري، الأمر الذي أظهر الحاجة إلى استكماله بأدوات قانونية ومؤسساتية لا تقتصر على معاقبة الفساد بعد وقوعه، وإنما تستهدف أيضًا الوقاية منه والكشف المبكر عنه وتوفير آليات أكثر انتظامًا للإبلاغ والمتابعة.

ولا يعني ذلك أن القانون رقم 2016-014 كان محدود الأثر في حد ذاته، وإنما تكشف التطورات التشريعية اللاحقة عن اتجاه نحو إعادة توزيع وظائف السياسة العامة لمكافحة الفساد بين مجموعة من الأدوات المتكاملة، فبعد أن كان القانون الجنائي يمثل الأداة المركزية في مواجهة الفعل الفاسد، أصبحت المنظومة الجديدة تقوم على عدة مستويات مترابطة: تحديد الأفعال المجرّمة ومعاقبتها، الوقاية من تضارب المصالح والإثراء غير المشروع، حماية الأشخاص الذين يساهمون في الكشف عن المخالفات، ثم إنشاء مؤسسة متخصصة تتولى استقبال البلاغات وتنسيق الإجراءات ومتابعة مآلاتها. وعليه، فإن التطور الحاصل لا يكمن فقط في زيادة عدد النصوص القانونية، وإنما في اتساع نطاق الوظائف التي أصبحت السياسة الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد تسعى إلى تفعيلها.

وفي ذات السياق، لم يقتصر المشرع الموريتاني على تشديد الأحكام الجنائية، بل عمل على تطوير آليات الحماية القانونية للأشخاص المساهمين في كشف جرائم الفساد، من خلال إقرار ضمانات خاصة للمبلغين والشهود والخبراء والضحايا، كما جاء به القانون رقم 2025-021 المتعلق بمكافحة الفساد، الذي نصت المادة 22 منه على حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا.[2] وقد قررت المادة استفادة هؤلاء وذويهم من حماية خاصة تسهر عليها الدولة، مع تجريم الانتقام أو الترهيب أو التهديد ضدهم أو ضد أفراد أسرهم، وترتيب عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية على مرتكبي هذه الأفعال.[3]

وتكتسب هذه الحماية أهمية تتجاوز بعدها الإجرائي، لأنها تستهدف معالجة إحدى المشكلات العملية في مكافحة الفساد، والمتمثلة في إحجام الأشخاص عن الإبلاغ خشية الانتقام أو الضغط أو التأثير على مصالحهم ،ومن هذه الزاوية، فإن حماية المبلغ لا تمثل مجرد ضمانة للشخص المعني، وإنما تشكل أداة للكشف عن وقائع قد يصعب الوصول إليها من خلال الرقابة التقليدية وحدها، وبذلك ينتقل المشرع من الاعتماد الكامل على أجهزة الدولة لاكتشاف المخالفات إلى توسيع دائرة المساهمين في كشفها، مع توفير حماية قانونية تشجع على الإبلاغ وتحد من مخاطر استخدام السلطة أو النفوذ لعرقلة هذا المسار.

كما عزز المشرع الإبقاء على البناء القضائي في القانون الجديد بإنشاء هياكل متخصصة في التحقيق والمحاكمة، الأمر الذي يعكس توجهًا نحو إضفاء قدر أكبر من التخصص والفعالية على مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية،[4] ويكتسب هذا التخصص أهميته من طبيعة جرائم الفساد، التي غالبًا ما تتداخل فيها الجوانب المالية والإدارية والقانونية، بما يجعل فعالية المكافحة مرتبطة ليس فقط بتجريم الفعل، وإنما أيضًا بقدرة أجهزة التحقيق والقضاء على التعامل معه في إطار من التخصص والخبرة.

[1] (القانون رقم 2016-014، 2016، ص ص. 193–194)

[2] (القانون رقم 2025-021، 2025، المادة 22، ص. 629 وما بعدها)

[3] (نفس المرجع)

[4] (القانون رقم 2016-014، 2016، المواد 31–33)

وتوازيًا مع هذا التطور، اتجهت السياسة التشريعية الموريتانية إلى تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد، من خلال إصدار القانون رقم 2025-022 المتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح [1]وقد أرسى هذا القانون نظامًا قانونيًا يهدف إلى دعم الشفافية والحد من تضارب المصالح ورصد مؤشرات الإثراء غير المشروع، من خلال إلزام الفئات المعنية بالتصريح بممتلكاتها ومصالحها وتحديد هذه التصريحات وفق الآجال والإجراءات المحددة قانونًا[2]، ويكشف هذا التحول عن انتقال مهم في طبيعة السياسة الوقائية؛ فالتصريح بالممتلكات والمصالح لا يتدخل فقط بعد وقوع الفساد، وإنما يسعى إلى إنشاء آلية تمكن من مراقبة التغيرات غير المبررة في الوضع المالي، والكشف عن حالات تضارب المصالح التي قد تؤثر في نزاهة القرار العام، وبذلك يصبح الهدف هو تقليص فرص وقوع الفساد أو اكتشاف مؤشراته في مرحلة مبكرة، بدل انتظار اكتمال الفعل الجرمي حتى تبدأ آليات العقاب.

وفي هذا الإطار، عزز المشرّع آليات الإبلاغ عن التجاوزات المرتبطة بأحكام هذا القانون، حيث نصت المادة 19 منه على إنشاء نظام شامل يسمح بتقديم البلاغات عن شبهات الفساد بسرية وأمان، بما في ذلك منصة رقمية تمكن من متابعة مسار التحقيقات مع المحافظة على عدم كشف هوية المبلغين. كما نصت المادة 20 على حق أي شخص في إبلاغ السلطة بأي معلومات أو أدلة تتعلق بالتجاوزات المنصوص عليها في القانون، مع استفادة المبلغ من إجراءات الحماية المقررة في التشريع الخاص بحماية الشهود والمبلغين، إضافة إلى تمكين السلطة من طلب الوثائق والمعلومات الإضافية الداعمة للوقائع المبلغ عنها. (للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجريدة الرسمية، العدد 1585)

وتظهر أهمية هذه المقتضيات في أنها تربط بين الوقاية والإبلاغ والحماية ضمن مسار واحد، بدل التعامل مع كل آلية باعتبارها إجراءً منفصلًا. فالتصريح بالممتلكات والمصالح يوفر أداة للوقاية والكشف، بينما يتيح نظام الإبلاغ مصدرًا إضافيًا للمعلومات، وتوفر قواعد الحماية ضمانات لاستمرار تدفق هذه المعلومات. حيث إن فعالية هذه الآليات لا تقاس بوجودها النصي فقط، وإنما بمدى قدرتها على إنتاج معلومات قابلة للتحقق، وتحويلها إلى إجراءات رقابية أو قضائية عند الاقتضاء.

ولتعزيز فعالية هذه المنظومة، لم يكتفِ المشرّع بوضع قواعد الحماية والإبلاغ، بل عمل على إنشاء إطار مؤسسي يتولى استقبال هذه البلاغات ومتابعتها وتنسيق جهود مكافحة الفساد، وذلك من خلال إحداث السلطة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون الجديد رقم 2025-023. وقد أسند إليها المشرّع مجموعة من الاختصاصات الرامية إلى تعزيز فعالية منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث نصت المادة 5 من القانون المنشئ لها على جملة من المهام، من بينها تلقي البلاغات المتعلقة بشبهات الفساد وإحالتها، عند الاقتضاء، إلى الجهات المختصة، مع متابعة مسار الإجراءات المتخذة بشأنها، إضافة إلى وضع نظام لحماية الشهود والمبلغين عن جرائم الفساد[3].

ويمثل إنشاء هذه السلطة تطورًا مؤسساتيًا يتجاوز مجرد إضافة جهاز جديد إلى أجهزة الدولة، إذ يعكس محاولة للانتقال من تعدد الآليات القانونية إلى بناء مركز مؤسسي قادر على الربط بينها. فوجود قواعد للإبلاغ والحماية والتصريح بالممتلكات لا يحقق غايته تلقائيًا ما لم توجد جهة قادرة على استقبال المعلومات وفرزها وإحالتها إلى الجهات المختصة ومتابعة مآلاتها. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى السلطة الوطنية باعتبارها حلقة وصل بين مرحلة الكشف عن شبهة الفساد ومرحلة اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

كما أن إسناد مهمة متابعة الإجراءات المتخذة بشأن البلاغات يكتسب أهمية خاصة؛ لأن أحد مواطن الضعف في مكافحة الفساد لا يرتبط دائمًا بغياب آلية للإبلاغ، وإنما قد يرتبط بانقطاع المسار بعد تلقي البلاغ. ومن هنا، فإن القيمة المضافة للمؤسسة الجديدة تكمن، من الناحية النظرية، في الانتقال من مجرد استقبال المعلومات إلى ضمان قدر من الاستمرارية في التعامل

[1] (القانون رقم 2016-014، 2016، المواد 31-33)

[2] (نفس المرجع)

[3] (القانون رقم 2025-023، 2025)

معها، من خلال الإحالة والمتابعة والتنسيق. ويبقى نجاح هذا الدور مرتبطًا بوضوح الاختصاصات، وبمدى قدرتها العملية على التنسيق مع الجهات القضائية والرقابية وسائر المؤسسات المعنية.

وبالنظر إلى القوانين الثلاثة مجتمعة، يتضح أن الإصلاح التشريعي الموريتاني الجديد لسنة 2025 لا يمثل مجموعة من التدابير المتفرقة، وإنما يسعى إلى تشكيل منظومة متكاملة تتوزع وظائفها بين عدة مستويات. فالقانون رقم 2025-021 يركز على التجريم والمساءلة والحماية، بينما يضيف القانون رقم 2025-022 بعدًا وقائيًا يرتبط بالشفافية والتصريح بالممتلكات والمصالح، في حين يوفر القانون رقم 2025-023 الإطار المؤسسي المتخصص الذي يفترض أن يربط بين بعض هذه الآليات من خلال استقبال البلاغات والإحالة والمتابعة. وبذلك يمكن تمثيل المنطق العام للإصلاح في انتقال متدرج من تجريم الفعل، إلى الوقاية منه وكشفه، ثم إلى تنظيم الاستجابة المؤسسية تجاهه[1].

وتبرز أهمية هذا التكامل بصورة أكبر عند وضع الإصلاحات الجديدة في مواجهة الاختلالات التي كشفت عنها تقارير الرقابة. فإذا كان تقرير محكمة الحسابات قد أظهر مظاهر مرتبطة بضعف الرقابة الداخلية، واختلالات في بعض جوانب التسيير والصفقات وتنفيذ المشاريع، فإن الإصلاحات الجديدة توفر، من حيث البناء القانوني، أدوات متعددة لمعالجة بعض أسباب هذه الاختلالات، سواء من خلال تعزيز الشفافية، أو الكشف عن تضارب المصالح، أو حماية المبلغين، أو إنشاء جهة متخصصة تتولى استقبال البلاغات والإحالة والمتابعة.

غير أن هذه العلاقة بين الاختلالات والإصلاحات لا تعني أن مجرد إصدار النصوص الجديدة كافٍ لمعالجة المشكلات التي كشفت عنها الرقابة، فالتقرير الرقابي يكشف عن فجوة بين المساطر القانونية المقررة والممارسة الفعلية لتطبيقها، بينما تستهدف الإصلاحات الجديدة، من الناحية القانونية، تضييق هذه الفجوة. ولذلك فإن الاختبار الحقيقي للمنظومة لا يكمن في مدى اتساع النصوص أو تعدد المؤسسات، وإنما في قدرتها على التأثير في السلوك الإداري والمالي، ومنع تكرار الاختلالات، وضمان متابعة المخالفات التي يتم اكتشافها قبل وقوعها.

صفوة القول، انه لا يمكن تجاوز حقيقة ان الاستجابة التشريعية والمؤسساتية لمكافحة الفساد في موريتانيا شهدت تحولًا تدريجيًا من مقاربة يغلب عليها الطابع الزجري إلى مقاربة أكثر شمولًا تجمع بين التجريم والوقاية والشفافية والحماية والتنسيق المؤسسي، غير أن أهمية هذه الإصلاحات لا ينبغي أن تقاس بمجرد تعدد النصوص والهياكل، وإنما بقدرتها على معالجة الاختلالات التي تكشفها الممارسة الرقابية وتحويل القواعد القانونية إلى إجراءات فعلية ونتائج قابلة للقياس. ومن هنا فإن المرحلة المقبلة تمثل اختبارًا حقيقيًا للمنظومة الجديدة، يتمثل في مدى قدرتها على سد الفجوة بين البناء القانوني والتطبيق العملي، وتعزيز النزاهة والمساءلة والثقة في مؤسسات الدولة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن تطور منظومة مكافحة الفساد في موريتانيا خلال المرحلة الأخيرة لا يعكس مجرد توسع في عدد النصوص القانونية أو استحداث هياكل جديدة، وإنما يكشف عن توجه نحو إعادة بناء السياسة العامة لمكافحة الفساد على أسس تجمع بين التجريم والوقاية والشفافية والإبلاغ والحماية والتنسيق المؤسسي، غير أن هذا التحول، رغم أهميته، لا يمكن تقييمه من خلال البناء القانوني وحده، إذ يظل نجاحه مرتبطًا بمدى قدرة المؤسسات على تحويل القواعد المقررة إلى ممارسة فعلية ومستدامة.

[1] (القوانين رقم 2025-021، 2025-022، و2025-023، 2025)

وقد أظهرت الدراسة جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي

أن الفساد يمثل ظاهرة مؤسسية تتجاوز الانحراف الفردي، إذ ترتبط استمراريته بمدى قوة آليات الرقابة والمساءلة والشفافية، وبقدرة المؤسسات العامة على ضبط ممارسة السلطة وإدارة الموارد وفق قواعد واضحة وقابلة للإنفاذ.

أن تقرير محكمة الحسابات 2022–2023 يوفر مؤشرًا مهمًا لفهم السياق الذي جاءت فيه الإصلاحات الجديدة، إذ أظهر أن بعض مظاهر الاختلال لا ترتبط بحالات فردية معزولة، وإنما تكشف عن مواطن ضعف في نظم التسيير والرقابة والمتابعة، الأمر الذي يجعل الإصلاح المؤسسي أكثر إلحاحًا.

أن الإصلاح التشريعي الجديد لسنة 2025 اتجه نحو توسيع وظائف السياسة الوطنية لمكافحة الفساد، فلم يعد التركيز منصبًا بصورة أساسية على التجريم والعقاب؛ إذ تشكل القوانين رقم 2025-021 و2025-022 و2025-023، من حيث البناء العام، حلقات مترابطة في المنظومة الجديدة؛ فالأول يعزز التجريم والمساءلة والحماية، والثاني يرسخ آليات وقائية مرتبطة بالشفافية وتضارب المصالح، بينما يوفر الثالث إطارًا مؤسسيًا متخصصًا لاستقبال البلاغات وإحالتها ومتابعة الإجراءات المتعلقة بها.

كما أن إنشاء السلطة الوطنية لمكافحة الفساد يمثل تحولًا مؤسسيًا مهمًا، لكنه لا يشكل في ذاته دليلًا على نجاح الإصلاح؛ إذ تتوقف القيمة الفعلية للمؤسسة الجديدة على وضوح اختصاصاتها، واستقلالية أدائها، وتوافر مواردها، وقدرتها على التنسيق مع أجهزة الرقابة والقضاء، ومتابعة البلاغات والمخالفات إلى الاجراءات القانونية المناسبة.

وبناءً على ذلك، فإن التحدي الأساسي الذي تواجهه السياسة العامة لمكافحة الفساد في موريتانيا خلال المرحلة الجديدة لم يعد يتمثل أساسًا في غياب الإطار القانوني، وإنما في قابلية هذا الإطار للتفعيل وتحويله إلى ممارسة مؤسسية مستدامة وعليه، فإن فعالية الإصلاح ستظل مرتبطة بمدى قدرة المنظومة الجديدة على تحقيق التكامل بين آليات الإبلاغ والحماية والتصريح والرقابة والإحالة والمساءلة، بما يسمح بالانتقال من الإصلاح القانوني والمؤسسي إلى نتائج عملية في الوقاية من الفساد وكشفه ومساءلة مرتكبيه.

التوصيات:

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية

1. تعزيز الاستقلالية الفعلية للسلطة الوطنية لمكافحة الفساد، بما يضمن قدرتها على ممارسة اختصاصاتها بكفاءة وحياد، ويعزز الثقة في أدائها المؤسسي.

2. توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للسلطة الوطنية وأجهزة الرقابة، بما يمكنها من أداء وظائفها في الكشف عن الفساد ومتابعة البلاغات والتحقيقات والإحالات بكفاءة

3. تفعيل نظام حماية المبلغين من خلال ضمان سرية هوياتهم وتوفير حماية قانونية ومؤسسية فعالة تحول دون تعرضهم للانتقام أو أي إجراءات قد تثنيهم عن الإبلاغ عن حالات الفساد.

4. تعزيز التنسيق بين السلطة الوطنية لمكافحة الفساد والجهات القضائية والرقابية، ولا سيما محكمة الحسابات، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات وإحالة المخالفين الى القضاء ومتابعتهم إلى ان تصل نتائجها القانونية.

5. وضع آليات واضحة لمتابعة تنفيذ توصيات محكمة الحسابات وربطها بإجراءات مؤسسية للمساءلة والتصحيح، بما يحول دون بقاء الملاحظات والتوصيات الرقابية دون معالجة فعلية.

تفعيل نظام التصريح بالممتلكات والمصالح من خلال تطوير آليات التحقق والمتابعة وربطها بإجراءات فعالة للكشف عن تضارب المصالح والمخالفات ذات الصلة.

6ـ إجراء تقييم دوري لتطبيق منظومة مكافحة الفساد الجديدة، بهدف رصد الصعوبات العملية والثغرات التشريعية والمؤسسية واقتراح التعديلات اللازمة لضمان فعالية السياسة العامة لمكافحة الفساد.

7ـ تشجيع الدراسات المقارنة التي تتناول تجارب الدول العربية في الانتقال من بناء الأطر القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد إلى قياس فعاليتها العملية، مع التركيز على استقلال الهيئات المتخصصة، وحماية المبلغين، والتصريح بالممتلكات، والتنسيق بين أجهزة الرقابة والقضاء ومتابعة تنفيذ الاحكام على المخالفين.

*** قائمة المراجع**

أولًا: المراجع العربية

الجرار، ناصر علي. (2021). مقاربات الحوكمة ومكافحة الفساد المؤسسي في الدول النامية: دراسة في إصلاح البناء الإداري والسياسي. المجلة العربية للعلوم السياسية، 18 (54)، 85–103.

رحموني، فاتح النور، ومداني، ليلى. (2021). ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم والأسباب والأنواع والمظاهر. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 8(1)، 582–590.

ضيائي، نعمان السوسي. (2006). *الفساد والمفسدون: دراسة قرآنية موضوعية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

شبشابة، عبد الرزاق رمضان علي. (2026). الحوكمة: مدخل إداري لحوكمة الشركات، ومكافحة الفساد الإداري والمالي (ط. 1). دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة .

علي، محمد الصطوحي إبراهيم. (2022). دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز النزاهة التنظيمية: دراسة تطبيقية على العاملين بالشركة المصرية للاتصالات (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.

مداحي، ثمان. (2019). الجهود الدولية لمكافحة الفساد: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجًا. مجلة أبعاد اقتصادية ،المجلد 9، العدد 1.

محكمة الحسابات (موريتانيا). (د.ت.). نبذة تاريخية. الموقع الرسمي لمحكمة الحسابات.، https://courdescomptes.mr/ar/node/2567

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (2012). القانون الدستوري رقم 2012-022 الصادر بتاريخ 14 يوليو 2012، المتعلق بإعادة العمل بدستور 20 يوليو 1991 باعتباره دستورًا للدولة، مع تعديل بعض أحكامه.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (2016). القانون رقم 2016-014 المتعلق بمكافحة الفساد، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1358.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (2025). القانون رقم 2025-021 المتعلق بمكافحة الفساد، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1585

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (2025). القانون رقم 2025-022 المتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1585

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (2025). القانون رقم 2025-023 المتعلق بالسلطة الوطنية لمكافحة الفساد، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1585

المراجع الاجنبية

Huntington, S. P. (1968) Political order in changing societies. Yale University Press.

Khan, M. H. (2006). Governance and anti-corruption reforms in developing countries. G-24 Discussion Paper Series, No. 42.

Rapport général annuel 2022– Cour des comptes de Mauritanie. (2023). 2023.